آثار النزاعات المسلحة على المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها

د. حورية محمود حسن الرميح
كلية التربية الزاوية- جامعة الزاوية

أ. صلاح أبو القاسم سالم نصر
مركز الدراسات الاجتماعية- طرابلس

المقدمة:

شهدت المجتمعات الإنسانية ومازالت تشهد نزاعات وصراعات وحروب، نتج عنها أحداثا كثيرة تميزت بالعنف،تباين هذا السلوك في حدته وشيوعه، حيث أصبح نمط من أنماط التفاعل الذي لا يقتصر على مجاميع معينة في المجتمع بل يكشف عن طبيعة بناء المجتمع الذي يبدأ من إطار نسق الأسرة وينتهي بمكونات المجتمع، ومع تطور الحياة البشرية ونشأة الدولة، أصبح هناك أعمال عنف تمارس على الصعيد المحلي والدولي.،ويعد النزاع المسلحمن أكثر الظواهر الاجتماعية تدميراً للمجتمعات في العالم المعاصر، حيث تعاني المنطقة العربية حالياً نزاعات مسلحة ذات طابع أهلي، نتج عنها آثار سلبية على الاقتصاد والبيئة والمجتمع والسياسة، وهذا ما حصل في المجتمع الليبي حيث أدت الصراعات السياسية والاختلاف فيما بينها في الرؤى والأهداف اللجوء لاستخدام العنف وصل إلى حد النزاع المسلح بعد أن هيأت له الظروف بوجود أرضية خصبة تمثلت في عدم الوصول إلى توافق وطني يشمل ويوحد كل الأطراف والتوجهات السياسية، فأول من دفع ثمن هذا الصراع في المجتمع هي الأسرة، حيث شنت العديد من الهجمات العشوائية أدت إلى فقدان الأمن والسيطرة وضعف في مؤسسات الدولة وإصابة المئات في صفوف المدنيين وإلى إلحاق الدمار بالمباني المدنية ومرافق البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والبيوت والمساجد والمحلات التجارية والمزارع ومحطات توليد الطاقة والمطارات والطرق ومرافق تخزين النفط.

إن ما شهدناه اليوم من نزاع مسلح، وجه ضربة قاسية للمجتمع الليبي، نزاع له تأثيراته السلبية من جميع نواحي الحياة واجهها بالدرجة الأولى السكان المدنيين، فعندما تعرضت

بعض المناطق الليبية للنزاعات المسلحة اضطرت بعض الأسر إلى النزوح القسري فترك العديد منهم مساكنهم وممتلكاتهم مما عرضها للسرقة والنهب والتخريب، كما تعرضت بعض الأسر نتيجة للنزاعات وانتشار السلاح لممارسات انتهكت أمنها واستقرارها النفسي والاجتماعي والاقتصادي كأعمال الخطف والابتزاز وطلب الفدية وتحميل هذه الأسر أعباء مادية ليس لديها القدرة على تحملها، مما سبب لديهم صدمة مؤلمة فقدوا خلالها الشعور بالأمان والسلم الاجتماعي الذي يعتبر من أهم حاجات الإنسان ومطلب ضروري للعيش في بيئة آمنة.

اشكالية البحث: تشير الإحصاءات التي تصدر من مناطق النزاع عادة بأعداد الإصابات بين المدنيين بمن فيها الأطفال والنساء للدلالة على حجم الكارثة لأن النساء يشكلن العمود الفقري لأي مجتمع.[1]

لذلك تمثل النزاعات عامل يهدد أمن الأسرة الاجتماعي فالتفكك وضياع أفرادها ينعكس بدرجة كبيرة على حال الأبناء، ففقدان الأب أو الأم يجبر الطفل على العيش في ظروف أبعد ما تكون عن الظروف التي يتوجب أن تحيط بحياة الطفل لينمو طبيعيا، وهذا يزيد من فرص الجنوح والانحراف الاجتماعي، كذلك فقدان الرعاية الصحية في كنف الأسرة ونقص التغذية، يكون له آثاره السلبية في المستقبل على نموه وحياته.، كما ينتهك أمنها الصحيالناتج عن الإصابات وما يترتب عليه من جروح وإعاقات وتشوهات الجسمية، أيضا تبعات ما بعد الحرب أو ما بعد صدمة الحرب التي تتعرض لها الأسر والأفراد المدنيين والمحاربين على حد السواء، أهمها في عدم قدرة هؤلاء على التكيف مع حياتهم الطبيعية السابقة، لذلك يعد النزاعات والعنف المسلح أحد العوامل الاساسية في ضعف النظم الاجتماعية، فعندما يخفق أفراد الأسرة في القيام بأدوارهم المناطة بهم على نحو سليم يؤدي إلى انهيار النظام الأسري وبالتالي المجتمع.[2]

وما يهمنا من دراسة النزاعات المسلحة سواء أكانت نزاعات جماعية أو نزاعات داخلية هو أبعاد هذا السلوك، التي تؤثر على مصالح وأهداف المجتمع الذي يسعى للنمو والتقدم، حيث تتفاعل هذه الأبعاد وتظهر لنا في صور تشوه معالم الإنسانية في المجتمع. ومثلما يعد

هذا السلوك ظاهرة معقدة لكونها تتداخل فيها عوامل عدة منها نفسية وفكرية واجتماعية وسياسية وعرقية، فلابد من دراسة هذه الظاهرة لمعرفة مدى الأبعاد التي تأخذها، وتأثيرها على الحياة الإنسانية.، حيث يعتبر التطرق لموضوع النزاعات المسلحة في مجال الدراسات الاجتماعية من المواضيع التي فرضت نفسها وبشدة في الوقت الحاضر، وعليه فإن اهتمامنا به جاء وفق اعتبارات ذاتية لما له من بعد إنساني نتيجة تأثر السكان المدنيين في بعض مناطق النزاع في ليبيا واعتبارات موضوعية فالنزاع المسلح له عديد الآثارعلى الفرد والأسرة والمجتمع.

أهمية البحث: تتبلور أهمية البحث في الآتي:

– التطرق لقضية النزاعات المسلحة التي أصبحت من الظواهر التي تعيق دور الأسرة والمجتمع والتي تشهدها عديد الدول في العالم دون مراعاة للجوانب الإنسانية.

–يحاول الباحثان أن يلقيا الضوء للمتخصصين في المجال الاجتماعي بصفة عامة والاخصائيين الاجتماعيين بصفة خاصة على أهمية دراسة الآثار الناجمة عن النزاعات والصراعات المسلحة على المجتمع الليبي.

– ندرة الأبحاث والدراسات المحلية المرتبطة بالخدمة الاجتماعية في مجال النزاعات والحروب وبالتالي من الضرورة أن يكون للخدمة الاجتماعية كمهنة ديناميكية إسهام واضح في هذا المجال يكون مبني على أسس علمية سليمة.

– أما من الناحية العملية فيأمل الباحثان الخروج ببعض التوصيات التي يمكن أن تفيد في تصميم برامج وقائية وعلاجية موجهة للأطفال والشباب والأسر المتضررة من النزاعات المسلحة، فالاشتباكات المسلحة غالبا ما تكون محصورة في مناطق معينة ولكن الأثر النفسي والاجتماعي والاقتصادي للنزاع يشمل الجميع في المجتمع.

وللحصول على المعلومات والبيانات حول موضوع البحث فقد تم استخدام البحث المكتبي والرجوع لبعض الدراسات السابقة والأدبيات والتقارير والإحصائيات الصادرة من بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية.

أهداف البحث: يتمثل الهدف العام للبحث في التعرف على أهم الآثار الناجمة النزاعات المسلحة التي يواجهها "المجتمع الليبي" من خلال تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية:-

-التعرف على أهم الآثار الاجتماعية الناتجة عن النزاعات المسلحة؟.

- التعرف على أهم الآثار النفسية الناتجة عن النزاعات المسلحة؟.

- التعرف على أهم الآثار الاقتصادية الناتجة عن النزاعات المسلحة؟.

- التعرف على أهم الآثار الصحية والتعليمية الناتجة عن النزاعات المسلحة ؟.

- التعرف على دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة آثار النزاعات المسلحة؟.

تساؤلات البحث: لتحقيق أهداف البحث يمكن طرح التساؤل الرئيس الذي مفاده :-

- ما هي أهم الآثار الناتجة عن النزاعات المسلحة التي يواجهها""المجتمع الليبي"" ؟.

كما تتفرع من التساؤل الرئيس مجموعة التساؤلات التالية :-

-ما هي الآثار الاجتماعية الناتجة عن النزاعات المسلحة ؟.

- ما هي الآثار النفسية الناتجة عن النزاعات المسلحة ؟.

- ما هي الآثار الاقتصادية الناتجة عن النزاعات المسلحة ؟.

- ما هيالآثار الصحية والتعليمية الناتجة عن النزاعات المسلحة ؟.

-ما دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مواجهة الآثار الناتجة عن النزاعات المسلحة؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها تم تقسيم البحث إلى مجموعة المحاور التالية:-

أولا_ الإطار مفاهيم البحث:

- **النزاعات المسلحة:**

النزاع في اللغة من نزع ينزع، ونزع الشيء من مكانة: قلعة[3]، ونزع الشيء نزعاً، فهو منزوع ونزيع وانتزعه فانتزع اقتلعه فاقتلع، ونزع الأمير العامل عن عملة: أزاله، ونزاع القبائل: غرباؤهم الذين يجاورون قبائل ليسوا منهم.[4]، واصطلاحا يعرف بأنه صفة حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي وهو تعبير لعدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة[5]، واصطلاحا وبحسب اتفاقية جنيف 1949 التي لازالت إلى حد الآن توجد إشكالية في تحديد مفهوم

النزاع المسلح، الذي ليس له طابع دولي فهل المقصود به جميع صور النزاعات المسلحة غير الدولية التي تقوم داخل إقليم الدولة، أم أنه يقتصر على أشد صورها انفلاتا أي الحرب الأهلية فقط دون غيرها من صور النزاعات المسلحة الأخرى الأقل عنفا، كتلك التي تسميها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالاضطرابات والتوترات الداخلية.[6]، أما من حيث مفهومه فهو يتداخل مع مفاهيم أخرى مرادفه له، مثل: الصراع المسلح، والحرب، والتوتر، والتصادم، ولكل مفهوم من هذه المفاهيم غايات، ومع ذلك يمكن أن يكون هنالك اتفاق بين هذه المفاهيم، وما يهمنا في هذا البحث هو: النزاع المسلح الذي غالباً ما يبدأ بشكله البسيط بالتوتر بين طرفين أو أكثر بحيث ينتهي بالنزاعات العنيفة (الحروب)[7]، كما يمكن تصنيف ظاهرة النزاع المسلح بأنها شكل من إشكال السلوك الفردي أو الجماعي ويمثل تهديدا للمجتمع بأسره سواء في بيئته الداخلية أو الخارجية[8]، **ووفق هذا التصنيف نجد أن للنزاعات المسلحة ثلاث مستويات هي:**

أ_ النزاع على المستوى الفردي والجماعي: يحدث عن طريق قيام فرد أو جماعة للحصول على غاية أو أطماع أو أهداف مادية أو معنوية مثلا لكسب الشهرة ويعتبر حالة مرضية تعاني من اضطرابات سلوكية وتدخل في هذه الحالة من النزاع الأفراد المجرمين.، أما **النزاع الجماعي:** يتخذ هذا النوع من النزاع ممارسة العنف المسلح أسلوبا له لأن أهدافه عادة ما تكون مشتركة بين مجموعة من الأفراد تجمعهم رؤية ومصالح وأفكار وأهداف مادية أو معنوية.

ب_ النزاعات الـدولية: وهي التي تقوم به بعض الدول التي تعتمد في سياستها الخارجية على استخدام القوة واستغلال تفوقها الاقتصادي والعسكري والتقني وتوجيه أعتدها لتلك المجتمعات والدول الضعيفة والصغيرة، بقصد إجبارها ورضوخها لتحقيق أهدافها ورغباتها واتخاذ مواقف معينة، ومنها حالات الغزو والاحتلال وفرض العقوبات واستخدام المؤسسات الدولية للخضوع لإرادة الدولة الكبرى، فالنزاع هنا يكون عسكريا أو استبداديا أو فاشيا وتفرض على مجتمعاتها بؤسا وهيمنة سياسية واقتصادية واجتماعية ويفرضون على الجماهير أفكار وعقائد ونظما.،ويعد استخدام مصطلح النزاعات المسلحة كبديل للحرب، يعود إلى أن

مصطلح الحرب أصبح مصطلحًا واسعًا يشمل عدة مفاهيم قانونية وهي: (العدوان – الدفاع المشروع – الأمن الجماعي)، وقد جاءت ضرورة التمييز بين هذه المفاهيم بعد أن حرم اللجوء إلى الحرب، أو بالأحرى اللجوء إلى القوة المسلحة لحل النزاعات الدولية، ابتداء من ميثاق(بريان– كيلوغ ، وميثاق الأمم المتحدة)، حيث حرم التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، بينما أعطيت الدول حق الدفاع المشروع عن النفس _ وحتى الاستباقية منه، رغم خطورة المفهوم وعدم وضوحه وسوء استخدامه_، ولقوات الأمم المتحدة حق تطبيق مفهوم الأمن الجماعي وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.(9)

ج_**النزاعات غير الدولية**" : وهذه بدورها تنقسم إلى قسمين:

أ_ نزاعات مسلحة غير دولية يتواجه فيها جيش نظامي مع فصائل مسلحة أجنبية أو وطنية مستقرة خارج إطار الدولة المعنية بالنزاع.

ب_ نزاعات مسلحة داخلية أي الحروب الأهلية فالنزاع المسلح غير الدولي في ظل القانون الدولي التقليدي لا يدخل في نطاق القانون الدولي إلا إذا تم الاعتراف بأولئك الذين يحملون السلاح ضد الحكومة كمحاربين، وقبل الوصول إلى مرحلة حالة الحرب، كان القانون والممارسة يُفرقان بين مرحلتين مختلفتين في الحرب الأهلية: التمرد والعصيان.(10)، وعليه "**فقانون النزاعات المسلحة** يحدد نوع النزاع من حيث النطاق المكاني، فهو إما بري، أو جوي أو بحري، ومن حيث الأطراف فهو إما دولي أو غير دولي، كما تحدد أنواع الأسلحة التي يجوز استخدامها، أيضا يحدد بداية النزاع وسير العمليات القتالية من وقف القتال والهدنة، حتى نهاية النزاع بالاستسلام أو الصلح".(11)

- **ماهية الخدمة الاجتماعية:**

ظهر مفهوم الخدمة الاجتماعية قبل أن يتبلور مفهوم الأمن المجتمعي بعقود من الزمن، لكنهما في الواقع متداخلان، حيث تعرف الخدمة الاجتماعيةبأنها نظام اجتماعي يعمل مع أنظمة الرعاية الاجتماعية بكافة صورها للوصول بالفرد والأسرة والمجتمع إلى تحقيق أفضل أداء.، فمهنة الخدمة الاجتماعية بإجراءاتها وأهدافها الوقائية والتنموية والعلاجية تعمل على توفير حالة من الأمن الاجتماعي بكل أبعاده، للوصول بالمجتمع إلى أعلى مستويات

الرفاهية الاجتماعية.، غير إن التغيرات الطبيعية بفعل الزلازل والفيضانات والحرائق والأعاصير أو التغييرات التي تشهدها المجتمعات الإنسانية، سواء بفعل التطور السريع في مجال الصناعات التكنولوجية وخاصة مجال الاتصالات والمعلومات، والذي ساهم بدوره في الانفتاح الحضاري والثقافي بين الشعوب، أو بفعل الثورات الاجتماعية وما خلفته من صراعات وانقسامات سياسية ونزاعات وحروب أهلية، وما نتج عنها من أزمات إنسانية فاقت قدرات الأنظمة الاجتماعية القائمة، هذه العوامل أفرزت حالة من التعقيد في نسق الأمن المجتمعي، وبروز العديد من الظواهر الاجتماعية منها مشكلات فردية وأسرية ومجتمعية، مما تتطلب من المتخصصين في المجال الاجتماعي تطوير برامج وأساليب وآليات التدخل سواء كان التدخل بالهدف الوقائي أو التأهيلي أو العلاجي.، من أجل تحقيق بيئة اجتماعية آمنة...من هذا المنطلق تعددت وتنوعت ميادين العمل الاجتماعي.،ولعل أهم هذه المجالات مجال الكوارث والأزمات.

-الخدمة الاجتماعية في مجال الكوارث والأزمات:

من أهم الأهداف الأساسية للخدمة الاجتماعية والتي تنطلق من مبدأ أمن الإنسان وحقه في تقرير مصيره،هو مساعدة الأفراد والجماعات على تجاوز أزماتهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الحروب والصراعات من خلال دمجهم وتفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي، على النحو الذي يعزز قدراتهم على ممارسة أدوارهم الاجتماعية.، فممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية منذ ظهورها تؤكد أنها بدأت بدراسة الحالات الفردية والأسرية الفاقدة للأمن الاجتماعي.

حيث عرف المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس 1928م الخدمة الاجتماعية في مجال الأزمات بأنها:" تلك الجهود المقصودة التي تهدف إلى تخفيف الآلام التي تصدر وتصاحب الكوارث والنكبات وحالات البؤس التي يتعرض لها الناس من خلال تقديم أعمال الإغاثة والمساعدات[12]، كما يعرف الباحثان الخدمة الاجتماعية في مجال الأزمات بأنها مهنة ذات طابع إنساني تنطلق من فلسفة حب عمل الخير ومساعدة الآخر من خلال توفير الاحتياجات النفسية والاجتماعية.

ثانيا– الدراسات السابقة:

تبين لنا بعض نتائج الدراسات حول موضوع النزاعات المسلحة أن كل المدنيين الذين تعرضت مناطق سكنهم للنزاعات فقدو المستلزمات الضرورية للحياة المعيشية، فالعنف المسلح يخلق العديد من الأزمات والكوارث.

– يرى (زهير حطب 1988) أن المجتمع الذي تعرض للحروب والنزعات الأهلية يعيش حالة من التفكك والاحباط المعنوي حيث برزت المصالح الخاصة والطائفية ووضعت فوق مصلحة الوطن.[13]

–أيضا تشير دراسة (هدى زريق1988) إلى التغير الذي طرأ في طبية نوع الحياة حيث تأثرت الأسرة تأثيرا سلبيا بتدهور الوضع الاقتصادي نتيجة النزاعات، حيث انتشرت ظاهرة الفقرة وهجرة رؤوس الأموال للبحث عن بيئة اقتصادية آمنة.[14]

–كما توضح دراسة (خالد محمد 2007 م) أن كل الذين نزحوا صاروا يعتمدون على الدعم والإغاثة والأنشطة الهامشية، كما يعاني النازحون من مشاكل مختلفة أثرت على مقدرتهم على التكيف مع الوضع الجديد الذي فرض عليهم بسبب النزاع.[15]

–في ذات الصدد تشير لنا دراسة (أيمن مصطفى عبد الله 2008) أن النازحون من الرجال والنساء جراء النزاعات تواجههم العديد من المعوقات التي تحول دون تكيفهم مع الأوضاع الجديدة لأنهم ينقصهم التدريب والمهارات والمؤهلات التي تساعدهم للحصول على فرص عمل.[16]

–أما فيما يتعلق بانعكاس النزاعات والحروب على سلوك الطفل يؤكد (كامل مهنا 2008) في الدراسة التي أجريت لمعرفة مقدار تأثر السلوك لدى الأطفال بالنزاعات المسلحة أن سلوك الأطفال أصبح أقرب للسلوك العدواني من خلال ملاحظة أسلوب لعبهم، كما أصبح هذا السلوك سمة للكثير من الأطفال من علاقاتهم واستجاباتهم مع المحيطين بهم، كما أن آثار الحرب أدت إلى الشعور بالخوف مما تولد عنه شعور بالانسحاب من المجتمع وهذا سبب لديهم الاصابة ببعض الأمراض الذهانية والعصابية، وتراجع تحصيل الأطفال الدراسي وقلة التفوق لتعرضهم للظروف التي تستحوذ انتباههم واهتمامهم.[17]

–أما الدراسة التي أجرها (أكرم فرعون 2011) فقد توصلت إلى جملة من النتائج ومنها تعرض الأطفال لجملة واسعة من المخاطر نتيجة الحرب، لوحظ عدم الالتزام بما جاء في الاتفاقيات والتشريعات الدولية، الخاصة بحقوق الطفل في زمن الحرب.[18]

–أما بخصوص تأثر بناء الأسرة بالنزاعات توضح (أسيا كيطوط 2016) على أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع الليبي أدت للعديد من المشاكل الاجتماعية والنفسية والتي راح ضحيتها عديد الشباب، وهذا له آثاره على هيكلية البناء الأسري والتفاعل بين أفرادها والوظائف الأساسية التي ينبغي على الاسرة القيام بها.[19]

–في ذات السياق نستخلص من النتائج التي توصلت إليها (زينب صالح 2016) التي أكدت ارتفاع عدد الأيتام وزيادة عدد الأرامل بسبب وفاة الأزواج أثناء الحرب، وانهيار المعايير الأخلاقية عرض المجتمع لخطر التمزق والعزلة، كما أثرت الحرب على النسيج الاجتماعي والتواصل بين الأسر، كذلك ارتفاع معدل العنوسة نتيجة لازدياد وفيات الشباب في الحرب، كما أثبتت الدراسة أيضا الخلافات الأسرية بسبب الحرب أدت الى ارتفاع نسب الطلاق.[20]

–ولأهمية موضوع النزاعات المسلحة، قام أيضا مركز الدراسات الاجتماعية* (2014) بدراسة ميدانية للنازحين بمدينة طرابلس وترهونة والمقيمين داخل الخيام بهدف لتعرف على الظروف الاجتماعية والنفسية والبيئية والاقتصادية حيث بلغ العدد الإجمالي للأسر (1554) أسرة، وبلغ عدد أفراد هذه الأسر (8457) فرداً من الذكور والإناث، حيث بلغ عدد الذكور (3895) وعدد الإناث (4562) من إجمالي عدد أفراد الأسر،كما بلغ عدد الأطفال (2959) طفل من عمر (سنة واحدة) إلى (18) سنة، وبلغ عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين النازحين من أرباب الأسر (300) فرد متنوعي منها الإعاقة عقلية، والحسية، والجسدية، تواجدوا في حوالي (13) مخيم موزعين على مدينة طرابلس وترهونة،مع

* مركز الدراسات الاجتماعية: هو أول مركز من نوعه بوزارة الشؤون الاجتماعية الليبية، أنشئ بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) تحت رقم (230) لسنة 2007م، يهدف المركز إلى تنمية المجتمع من خلال البحوث والدراسات التي يقوم بها نخبة من الباحثين والخبراء والمتخصصين في المجال الاجتماعي في دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تهدد الأمن الاجتماعي.

النقص الحاد في الخدمات الأساسية، ما ترتب عليه العديد من المشاكل، منها بعض المشاكل النفسية كالإحباط والعصبية والتوتر والقلق الشديد نتيجة انعدام الأمن الاجتماعي والغذائي والصحي والبيئي، فمن أهم المشاكل البيئية التي عانى منها النازحون، مشكلة التلوث بسبب ضعف كفاءة وسائل الصرف الصحي، كذلك وجود الحشرات الضارة بالإضافة إلى انتشار القوارض، كذلك النقص الشديد في مياه الاستعمال اليومي ومياه الشرب، كذلك المساكن غير الصحية، فقلة الدخل وعدم القدرة على دفع قيمة الإيجار هو أحد أسباب إقامة النازحين بهذه الخيام.[21]

ثالثا_ لمحة عن النزاع المسلح على المستوى المحلي:

لازالت ليبيا تمر بمرحلة مضطربة تتسم بانقسامات سياسية، فمن خلال رصد بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة لبعض المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة تبين أن هذه النزاعات نتج عنها معاناة حوالي مليونَي شخص أي تقريبًا ثلث مجموع السكان، فوفقا للتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، يحتاج ما يقدر بنَحو(1.9 مليون شخص) إلى مساعدة إنسانية عاجلة لتلبية احتياجات رعايتهم الصحية الأساسية؛ حيث يعد الحصول على الغذاء مشكلة رئيسية لنحو (1،2مليون شخص). ففي (2015) وصل عدد النازحين داخليا في جميع أنحاء ليبيا إلى نَحو نصف مليون، عليه فقد تأثرت عديد القطاعات بالدولة الليبية بالنزاعات المسلحة والانقسام السياسي، فقد شهد نظام الرعاية الصحِية تدني كبير في إمكاناته كالنقص الحاد في الأدوية واللَقاحات والمعدات الطبية، أما في مجال الصحة النفسية تحديدا يشير التقرير إن وضع الرعاية النفسية في مدن بنغازي وطرابلس ومصراته اتضح أن الإحصائيات المتحصل عليها غير دقيقة ولا تعكس الصورة الواقعية لوضع الصحة النفسية وهذا يعزى إلى أن الصراع العسكري والسياسي قد منع الباحثين من إقامة دراسات وبحوث دقيقة.، أما فيما يتعلق بخدمات الطاقة كان قطاع الكهرباء المستمر في مناطقَ عديدة والنقص في الوقود كذلك صعوبة حصول المواطنين على السيولة النقدية من المصارف.[22]

أما على صعيد قطاع التعليم فقد أدى النزاع المسلح إلى تعطيل مطول لنظام التعليم والأضرار بالمرافق والتجهيزات المدرسية، يشير التقرير الصادر عن المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات* (2017) إلى أن عديدة المدارس تستضيف السكان النازحين من مناطق النزاع، كذلك أشار التقرير إلى أن حوالي نصف هؤلاءالنازحين لايذهبون أطفالهم إلى المدارس.(23)

أما في ما يتعلق بالحوادث التي تعرض لها المدني وننتيجة النزاعات المسلحة يوضح التقرير الذي قامت بإعداده منظمة التضامن لحقوق الإنسان** (نوفمبر 2018) والذي رصد بعض ضحايا المواجهات المسلحة في ليبيا،حيث شملت إحصائيات التقرير الحوادث التي تم التأكد منها من خلال المقارنة بين عدة مصادر عن ضحايا المواجهات المسلحة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018م، حيث تم رصد (3179 ضحية) بين جرحى وقتلى وأسرى نتيجة الاشتباكات التي وقعت في مناطق ومدن مختلفة من الشرق والجنوب والغرب الليبي، بلغت نسبة الضحايا من المتقاتلين (2587 ضحية) بنسبة (81%)، فيما بلغ عدد الضحايا المدنيين(592 ضحية) بنسبة(19%) بينهم (46 طفل).، كما لقي(1163 من الضحايا) حتفهم أي بنسبة(36%).، وبلغ عدد الجرحى (1900 جريح)، بنسبة تقدر (60%) وفيما بلغ عدد ضحايا الأسر والاعتقال (116 شخص) خلال فترة إنجاز هذا التقرير.(24)

عليه ووفقا للبيانات الواردة في التقرير يمكن القول أن شهر يونيو 2018ميعد الأكثر عنفاً، فقد بلغ (857 ضحية) بنسبة (27%) مقارنة بإجمالي عدد الضحايا خلال التسعة

* المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات: هي مؤسسة مستقلة غير حكومية، وغير ربحية، تقوم بإجراء الأبحاث والدراسات التي تخص قضايا السياسات الحالية والناشئة من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا...للمزيد على الموقع www.loopsresearch.com

** منظمة التضامن لحقوق الإنسان: هي منظمة محلية غير حكومية، معنية بأوضاع حقوق الإنسان في ليبيا والدفاع عنها وتقديم يد المساعدة لكل من يحتاجها من أبناء الوطن، تأسست التضامن من قبل مجموعة من المغتربين الليبيين الذين يقيمون في سويسرا بتاريخ 10 ديسمبر 1999م في جينيف، وقد ساهمت التضامن منذ تأسيسها في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية لحقوق الإنسان. المزيد على الموقع www.hrsly.com

أشهر الأولى من نفس السنة، منهم (285 ضحية) أي بنسبة (33%) من الذين لقوا مصرعهم.، أما على الصعيد التوزيع الجغرافي يشير التقرير أن الحوادث توزعت على مختلف المناطق بليبيا حيث تصدرت مدينة درنة احصائية عدد الضحايا بعدد (1086 حالة)بنسبة (34%) نتيجة المواجهات المسلحة التي جرت في محيط المدينة وقع خلالها عدد (42 مدنياً) بينهم (4 أطفال)، تليها مدينة طرابلس بعدد (928 حالة) بنسبة (29%) جلها بسبب المواجهات المسلحة التي جرت في محيط المدينة خلال شهري أغسطس وسبتمبر، والتي وقع ضحيتها (248 مدنيا) من بينهم (8 أطفال).، وعليه يكون أغلب الضحايا (3076 ضحية)بنسبة (97%) من الإجمالي كانوا ضحايا وقعوا في عشر مدن، بينما (103 ضحية)بنسبة (3%) توزعوا على 21 مدينة وبلدة أخرى.[25]

وبالتالي تعد النزاعات المسلحة أحد الأسباب الرئيسة للعديد من المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية فالقتل والتهجير والتدمير والحرق للمساكن والمباني والمواقع الخدمية يؤدي بالضرورة إلى تدهور الأحوال المعيشية للمدنيين وحرمانهم من أهم الاحتياجات الأساسية للحياة.

رابعا_ لمحة عن النزاع المسلح على المستوى الاقليمي:

أما عن الواقع الاقليمي فمنذ عام 2010 تشهد منطقة الشرق الأوسط اضطرابات وتوترات طالت الكثير من الدول العربية، فليبيا ليست الدولة الوحيدة من دول الربيع العربي تواجه تداعيات الانقسامات السياسية من نزاعات مسلحة أثرت بشكل مباشر على المدنيين وخاصة المقيمين في مناطق النزاع كما أثرت على البنية التحتية من مباني وطرق المواصلات وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، لذلك نشير في هذا الجزء إلى دولة اليمن باعتبارها مرت بظروف سياسية واجتماعية مشابهة، ففي مارس 2015 م أوصل القتال المتصاعد في البلاد اليمن إلى أزمة إنسانية، ففي ديسمبر2015م قدر حوالي (21.2مليون) شخصأي بنسبة (82%) من سكان اليمن كانت تلزمهم مساعدات إنسانية؛وهذاارتفاعيصلإلى(33 %) عمّا كان عليه في أواخر عام 2014 وهو (15.9مليون) نسمة ويزيد عدد النازحين داخليا وفي البلدان المجاورة على (2،3 مليون)

شخص، وثمة أكثر من(56000 قتيل) وأكثر من (16 ألف جريح)، ويتزايد انهيار الاقتصاد والخدمات الأساسية بسبب انخفاض الواردات وتزايد انعدام الأمن إلى حد كبير، فهناك (12،9 مليون) شخص يكافحون للحصول على ما يكفي من الغذاء فيما يفتقر(20، 4 مليون) شخص إلى إمكانية الحصول على مياه صالحة للشرب.[26]، ففي النزاعات التي تندلع حول العالم تنتهك فيها حقوق المدنيين، لأن النزاعات المسلحة لها قواعد ملزمة قانونياً لجميع الأطراف، يتعين عليها التقيد بها، وقد حدد القانون الإنساني الدولي الوسائل والأساليب المستخدمة لشن العمليات العسكرية تُلزم قواعده المقاتلين المحافظة على أرواح المدنيين والأشخاص الذين يشاركون في الأعمال الحربية، مثل الجنود الذين يصابون بجروح أو يستسلمون.

وبالرجوع إلى الحروب التي شهدها العالم كانت الحرب العالمية الثانية أكثر الصراعات العسكرية دموية على مر التاريخ والذي قُدّر إجمالي عدد ضحاياها بأكثر من(60 مليون قتيل) مثلوا في ذلك الوقت أكثر من(2.5%) من إجمالي تعداد السكان العالمي، وغالباً ما تطلق شرارة هذه النزاعات بسبب قضايا الهوية والعرق والدين والتنافس على الموارد، ولاسيما النفط والثروة المعدنية.[27]

وإذا ما تحدثنا عن أهم القطاعات الخدمية تأثرا بالنزاعات المسلحة نجد قطاع التعليم بمراحله المختلفة من أكثر القطاعات تضررا لأنه يضم أكثر شريحة من الأفراد، إذ يحذر تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم للجميع الذي اجري في 2001م أن النزاعات المسلحة تحرم حوالي (28 مليون) طفل من التعليم بفعل تعرضهم لعمليات اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي المرتكبة على نطاق واسع، كما تهدد النزاعات المسلحة المدارس لأنها تصبح في مرمى النيران أحياننا نتيجة النزاعات المسلحة، وبات المعلمون والتلاميذ وقاعات الدراسة يحسبون في عداد الأهداف المشروعة. ففي أفغانستان على سبيل المثال سجل ما لا يقل عن (613 هجوما) على المدارس خلال عام 2009م مقابل (347 هجوما) عام 2008م وعمد المتمردون في شمال شرق باكستان إلى استهداف مدارس الفتيات بعدد كبير من الهجمات أدى أحدها إلى إصابة(95 فتاة) بجروح. وفي شمال اليمن تعرضت (220

مدرسة) للتدمير أو أصيبت بأضرار أو تعرضت للنهب خلال المواجهات التي دارت بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة من المتمردين في عامي 2009 و2010م، فالأطفال الذين يعيشون في البلدان الفقيرة المتأثرة بالنزاعات يواجهون مصاعب ضخمة تحول دون التحاقهم بالتعليم الابتدائي، ولذلك نجد (28 مليون طفل) ممن هم في سن المدارس الابتدائية غير مقيدين بالدراسة، أي ما يساوي (42 %) من مجموع الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة في العالم. نسبة القيد في المدارس الثانوية في البلدان النامية المتأثرة بالنزاعات تقل بمقدار الثلث تقريبا عن نسبة القيد في البلدان النامية الأخرى وتقل هذه النسبة أكثر فيما يتعلق بالفتيات.كما تبلغ نسبة القراءة في البلدان الفقيرة المتأثرة بالنزاعات (79 %) بينما تبلغ هذه النسبة (93 %) في البلدان الفقيرة الأخرى.[28].، وتأسيسا لما سبق يلخص (الميناوي2008) بعض الانعكاسات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية الناتجة عن النزاعات المسلحة في مجموعة النقاط التالية:

- إزهاق أرواح كثير من الأبرياء من أطفال وشيوخ ونساء، يُقتلون في التفجيرات أو غيرها من أعمال العنف الفوضوية.
- تدمير المصالح والمنشآت والعامة والبنية التحتية أو الإضرار بها.
- زعزعة الأمن والاستقرار ونزع الطمأنينة والهدوء وإثارة الرعب والفزع بين الناس، مما يعطل مصالح الناس وينشر الفوضى.
- تفكك المجتمع إثارة الفتنة والشقاق بين أفراد المجتمع .
- هذه الأعمال جلبت الضغوط والشكوك على المسلم حول العالم، حتى أصبحت كلمة مسلم رديفة لكلمة إرهابي لدى بعض المجتمعات والدول الغربية.
- مساعدة القوى الإقليمية المتطرفة على مخططاتهم في إثارة الفتن القبيلة والطائفية وتسعير حروب الإبادة المتبادلة، كما يحدث في بعض الدول مثل لبنان وسوريا والعراق واليمن والصين وشعب الروهينغا في ميانمار.

عليه وبالرغم من كل تلك المآسي الناتجة عن النزاعات المسلحة سواء كانت على المستوى المحلي أو الاقليمي تقف المنظمات الإنسانية والقوانين الدولية عاجزة عن الحد من النزاعات والصراعات المسلحة.[29]

خامسا_لمحة عن موقف المجتمع الدولي من النزاعات المسلحة:

أدى ظهور ما يعرف بالمجتمع الدولي، إلى تنظيم الأعمال العسكرية لجعلها أقل ضررا، على الأقل بالنسبة للمدنيين، ولو رجعنا لمفهوم الحرب عبر التاريخ نجد للحرب طقوس وتقاليد وأعراف تظهر في مجملها القواعد الدولية التي تحكم الحرب والتي تطورت منذ العصور القديمة، فعندما سادت الحروب والنزاعات المسلحة بين القبائل والشعوب على مر الأزمنة والحضارات أثرت على العلاقة بين الجماعات البشرية المختلفة عبر التاريخ الإنساني، فكانت الوحشية والطغيان تحكم الحروب في العصور القديمة، كما ظهرت إلى جانبها بعض مظاهر الرحمة واللين النابعة من المبادئ الإنسانية والدينية، فقد تميزت الفتوحات في العصر الإسلامي بإرساء قواعد ومبادئ الحرب وأعرافها المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، وتتجلى في القواعد العسكرية والقيود التي وضعها الإسلام على القتال كحماية النساء والشيوخ والأطفال وحسن معاملة الأسرى ومنع التمثيل بالجثث. وفي أوروبا القديمة أسست نظرية الحرب العادلة التي تقول إن الحرب علاقة دولة بدولة أخرى والأفراد فيها أعداء بشكل عرضي فقط، فعداؤهم لا يقوم على أساس أنهم بشر أو مواطنون بل على أساس أنهم جنود وبإلقائهم أسلحتهم واستسلامهم فإنهم يعودون من جديد بشر ولا يحق لأي إنسان الاعتداء على حياتهم، وفي ذلك التاريخ لم تكن هناك قواعد قانونية واتفاقيات دولية تلزم جميع الأطراف المتحاربة على التقيد بها واحترامها.[30]

فبالرجوع إلى الحروب التي شهدها العالم كانت الحرب العالمية الثانية أكثر الصراعات العسكرية دموية على مر التاريخ، انتهكت فيها حقوق المدنيين والمحاربين والتي قُدّر إجمالي عدد ضحاياها بأكثر من (60 مليون قتيل) مثلوا في ذلك الوقت أكثر من (2.5%) من إجمالي تعداد السكان العالمي، وغالباً ما تطلق شرارة هذه النزاعات بسبب قضايا الهوية والعرق والدين والتنافس على الموارد، ولاسيما النفط والثروة المعدنية.[31]، في مثل هذه

الأحداث التي تندلع حول العالم كانت تنتهك فيها حقوق المدنيين، من هنا وضع القانون الدولي الإنساني الذي ينص على قواعد قانونية ملزمة لجميع الأطراف ويتعين عليها التقيد بها،_" وبالرغم من عدم كفاية هذا القانون في الحد من الآثار الناتجة عن النزاعات المسلحة يوصي المؤتمر الدولي الواحد والعشرين للصليب الأحمر (2003) إلى ضرورة إعادة النظر في بعض قواعده القانونية خاصة فيما يتعلق بإغاثة السكان المدنيين".[32]_ فقد حدد هذا القانون الوسائل والأساليب المستخدمة لشن العمليات العسكرية تُلزم قواعده المتنازعين المحافظة على أرواح المدنيين والأشخاص الذين يشاركون في الأعمال الحربية، كما عرف أيضا بقانون النزاعات المسلحة وهو مجموعة المبادئ والقواعد التي تحمي، في زمن الحرب، الأشخاص الذين يشاركون في الأعمال العدائية، مثل الجرحى وأسرى الحرب، وإن كانت الحماية مبدأ يتنافى مع مناخ الحروب، إلا أن هذا القانون يهدف إلى الحد من استخدام العنف أثناء الحرب، أو من الآثار الناجمة عنها، ويعتبر هذا القانون فرعا من فروع القانون الدولي العام لحقوق الإنسان، غرضه حماية الأشخاص المدنيين وحماية الممتلكات والموال والمنشآت التي ليست ذات طابع عسكري.[33]، فمنذ تأسيس القانون الدولي العام 1949م، اهتم بظاهرة النزاعات المسلحة، وعمدت الأسرة الدولية إلى تقنين مجموعة من الأعراف الخاصة بقواعد الحرب وطرقها وسلوك القوات المسلحة فيها لتمييز ما هو مسموح به وما هو محرم دوليا، ويعرف القانون الدولي الإنساني بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تهدف إلى حماية ضحايا مختلف أنواع النزاعات المسلحة من دولية وغير دولية.[34]

سادسا_ النزاعات المسلحة وآثارها على الأسرة والمجتمع:

من خلال العرض السابق يتضح أن للنزاعات المسلحة عديد الآثار، فأينما حدث النزاع والعنف المسلح فهو يؤثر على الإنسان بل وعلى المجتمع بأكمله، وما حدث في المجتمع الليبي يعد أنموذجا للنزاعات المسلح"فعندما ينتشر العنف المسلح في أي مجتمع من المجتمعات يعد إشارة وناقوس خطر وإنذار لأي دولة حريصة على الأمن والاستقرار في إقليم سيادتها".[35] وبما أن أمن المجتمع هو الركيزة الأساسية للتنمية البشرية كان على الدولة حماية مواطنيها ومؤسساتها ومرافقها.[36] لذلك فإن المجتمع الليبي يواجه مجموعة من

التحديات لعل أهمها حماية الأسر والأهاليفالجوانب النفسية والاجتماعية المترتبة عن النزوح والتهجير القسري، تؤدي على المدى البعيد إلى خلخلة في النسيج الاجتماعي.

1_ الآثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة:

المجتمع عبارة عن بناء اجتماعي كل جزء منه يكمل الأخر والأسرة إحدى أركان المجتمع الرئيسة، والنزاعات المسلحة بين أبناء الوطن ما هي إلا وسيلة لهدم المجتمع وتفكك أنظمته ومكوناته المختلفة.[37]، فالخلل الذي تحدثه النزاعات يؤثر بالضرورة على بنية الأسرة فتمزق النسيج الثقافي والاجتماعي وانتشار البطالة، وأزمة السكن، والهجرة سواء الداخلية والخارجية، انتشار العصابات الإجرامية تعد من أهم الصور لانعكاس النزاعات على بنية وكيان الأسرة الاجتماعي، فبعد أن توضع النزاعات والحروب أوزارها تبدأ تطفو إلى السطح نتائج خطيرة على مستويات عدة، أهمها المستوى الاجتماعي، والأسرة هي أهم هذه المستويات نتيجة عوامل كثيرة، لعل أبرزها فقدانها للعائل الرئيس لها، وفقدانها لمصدر رزقها، والمسكن الذي كان يؤويها، فمع هذه الظروف قد يضطر الأطفال للعمل.. وبذلك يضاف عبء جديد على كاهل الطفل الذي فقد أساساً مستقبله نتيجة تركه لدراسته قسرا فهو يحمل عبء أسرة قد يكون هو الوحيد الذي تعتمد عليه في تأمين قوتها إضافة لمعاناته جراء ما يمكن ان يلاقيه من استغلال وسوء معاملة.[38]

عليه يمكن القول أن تمزق النسيج الاجتماعي جراء النزاعات انعكس على التماسك الأسري، فالانهيار المعنوي للأسرة يعتبر الأكثر خطورة ؛ لأنه يمس أغلب أسر المجتمع.، في هذا الصدد" فقد أثبت العديد من الدراسات أن الحروب عاملاً مهماً من عوامل التغير الاجتماعي من خلال الآثار التي تتركها النزاعات المسلحة على المجتمع وبنيته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية"[39]، **ومن أهم الآثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة على الأسرة ما يلي:**

أ_ توتر الوضع الأسري: للنزاعات المسلحة آثار منها خلق توتر للوضع الأسري منها التوترات المصاحبة لها عن غموض المستقبل وأزمات حياتية على جو الأسرة على شكل: توتر–كآبة وضيق– شجار بين الوالدين ينعكس على الأطفال في شكل إحساس بالقلق

والعجز وما يصاحبها عادة من أعراض صحية _ سلوكية ونفسية، وقد يكون من أصعب هذه الحالة وضعية الترقب والانتظار والقلق على المستقبل الذي ينعكس على التخطيط لحياة الأطفال.

ب _ الآثار الناتجة عن اضطراب الأدوار الأسرية: منها اضطراب أدوار الأبوة والأمومة، واضطراب أدوار السلطة وتغير المواقع وانعكاس ذلك على المرجعية الأسرية ما يؤدي إلى ضعفها، ويدخل ضمن نفس الفئة الآثار الناتجة عن التفكك الاسري الطلاق أو الهجر والانحراف السلوكي للأبناء.

2_ الآثار الاقتصادية على الاسرة والمجتمع: تتأثر الأسرة من التداعيات الاقتصادية للحروب، وتتأثر المرأة بشكل أكبر من الرجل فهي تعاني الفقر والبطالة، وخاصة إذا فقدت معيلها ومنزلها الذي يأويها، فتضطر للقيام بدور المعيل.(40) حيث تضطر النساء في معظم الأحيان للعمل أثناء الحروب لسد الثغرات التي تركها الرجال الذين ذهبوا للحرب أو قتلوا وبذلك يضاف عبء على كاهل النساء بجانب تربية الأبناء، كما تحدث الحروب خللاً في نسبة الرجال للنساء خصوصًا عندما تمتد لفترة طويلة، إضافة إلى ما قد يترتب من جرائها من فساد اجتماعي خصوصًا إذا ما استمرت الحروب لفترات طويلة أو أعوام. "يرى الكاتب (يسري رشيد) أن النزاع المسلح يؤثر في النظام الاقتصادي للأسر، فانعدام الأمن وهروب السكان بأعداد كبيرة من منازلهم وأشغالهم يغير من الأدوار الطبيعية للرجل والمرأة".(41)

أما من ناحية انعكاسها على المجتمع فالنزاعات المسلحة الداخلية لها آثارها الخطيرة من الناحية الاقتصادية فحالات الوفيات والتشوه الناتجة عن الحرب تقلص من عدد الأيدي العاملة؛ كما يعيق النزاع حركة المواصلات بين المناطق ويرفع من تكاليف النقل والتبادل الاقتصادي.، أيضا تدفق المهاجرين إلى الخارج والبحث عن ظروف معيشية آمنة، وخاصة هجرة الشباب التي تعد من أهم الانعكاسات الاقتصادية على المجتمع لأن الشباب هم أهم مورد بشري يعتمد عليه مستقبل الاقتصاد الوطني لأي مجتمع.

وفق ما سبق نقول إن العلاقة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي والهجرة علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد، فالنزاعات يمكن أن تحدّ من الحصول على الأغذية ولكنها تدمّر

أيضا البنية التحتية والأراضي الزراعية وإذا انحرفت الاستثمارات عن برامج الصحة والتعليم والزراعة والبيئة واتجهت إلى الإنفاق العسكري، فإن الآثار الطويلة الأجل على الأمن الغذائي يمكن أن تكون سلبية.، كما تعد إعاقة حركة التنمية بسبب ضعف وتقلص الاستثمارات الداخلية ومنع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة محل النزاع من أهم الانعكاسات التي تؤثر على تنمية المجمع بكافة قطاعاته.

3_ الآثار النفسية: في ظل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والجسدية للنزاعات المسلحة خاصة تلك التي تمتد فترة من الزمن، مثل :الفقر والعنف والقتل، يعتبر العديد أن الآثار النفسية هامشية، لأن المهم هو البقاء على قيد الحياة، ويتم اعتبار الآثار النفسية حالات فردية، والحروب معاناة جماعية، فالآثار النفسية للحروب عديدة وغير منظورة في غالبية الأحيان، فهي قد تؤدي إلى أمراض واضطرابات سلوكية جسيمة، كالخوف الدائم والخوف المرضي الذي يحتاج إلى تدخل علاجي، كذلك الصدمات العنيفة للأطفال والشباب وكبار السن فهي تربك لديهم التوازن النفسي وقد يدخل الشخص في حالة من الإحباط أو القلق أو الانطواء، كما يمكن تؤدي بالشباب إلى الإدمان على الكحول أو المخدرات." فالاضطرابات السلوكية والإدمان على المؤثرات العقلية تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في انهيار الروح المعنوية وهذا يؤدي بالضرورة إلى تحول المجتمع من حالة التماسك إلى حالة من الضعف وبالتالي يسهل اختراقه ".[42]

4- الآثار الصحية والتعليمية على الأسرة والمجتمع: الصراع يزيد من معاناة المرأة داخل الأسرة باعتبارها أم وزوجة وفي هذه الحالة قد تتأثر الروابط الأسرية بفقدان بعض أفرادها أثناء النزاع. وبالفعل هذا هو حال بعض الأسر، فمن خلال ملاحظاتنا إن عديد الأسر تعولها نساء، وكما ذكرنا آنفا إن ما تتركه النزاعات المسلحة من ظروف صحية وتعليمية تؤثر بشكل مباشر على تغير أدوار الأسرة خاصة دور المرأة، في حال تراجع مستوى الدخل وتقطع سبل المعيشة وارتفاع معدلات البطالة، وتدمير البنى التحتية سواء للمراكز الصحية والمؤسسات التعليمية له انعكاساته على الوضع الصحي والتعليمي.، "ويعد الأطفال من أكثر الشرائح تأثرا نتيجة فقدان الأسر للأنشطة الاقتصادية التي كانوا يعتمدون عليها في سبل

كسب عيشهم وتحسين أوضاعهم المعيشية قبل النزوح ، فارتفاع مستوى المعيشة ونفقات التعليم تعيق مسيرتهم التعليمية ".[43]

سابعا_ دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الآثار الناتجة عن النزاعات المسلحة:

إن الأخصائي الاجتماعي يستطيع أن يكون فاعلا في تحقيق الأمن المجتمعي وخصوصًا في بلد مثل ليبيا شهد النزاعات المسلحة، فالتدخل في وقت الأزمات في الخدمة الاجتماعية مؤسس على استراتيجيات نظرية الأزمة وقد قدم إطاراً لمواجهة المواقف الطارئة والمفاجئة للفرد والأسر والجماعات والمجتمع ككل.، " فعلاقة الخدمة الاجتماعية، وخصوصا خدمة الفرد والأسرة بالأمن الإنساني هي تلك التي تتعلق بفئات تعاني من فقدان غطاء الحماية الاجتماعية الذي توفره مؤسسات المجتمع، فالطفل يشعر بالتهديد ويتملكه الخوف والقلق حين يفتقر إلى الغطاء الأسري والفرد ينتابه القلق حين يفتقر إلى فرصة عمل، فأطفال الشوارع والمتسولون والمشردون هم أفراد وفئات تفتقر إلى الأمن الاجتماعي".[44]

عليه فإن مواقف أزمة النزاعات المسلحة هي مواقف ترتبط بالأفراد المتضررين من الناحية النفسية والاجتماعية والصحية من الجرحى والمشوهين والمعوقين الذين انعكست آثار الحروب على حياتهم الاجتماعية، وهذا يتطلب من الأخصائي الاجتماعي استخدام الدور التأهيلي والعلاجي لمساعدتهم في إعادة التوافق النفسي لشخصيتهم وبيئتهم الاجتماعية، من خلال العمل على تدعيم معنوياتهم وتعزيز ثقتهم وزيادة إيمانهم بقدراتهم.، وينعكس عمل الاخصائي الاجتماعي في نجاحهم بالقيام بأدوارهم ووظائفهم الاجتماعية.، فالأخصائي الاجتماعي وهو يشاهد ويرصد حالات التهجير القسري والنزوح والعنف المسلح وغير ذلك من الظواهر، يستطيع من خلال مجموعة من الوسائل أن يسهم في حل الكثير من المشكلات والحد منها، **ولعل أهم هذه الوسائل ما يلي:**

– القيام بالزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية من أجل جمع البيانات والمعلومات بهدف تقدير الموقف وتحديد أهم الاحتياجات، والعمل على توفير هذه الاحتياجات.

–القيام ببرامج التوعية بمخاطر مخلفات النزاعات المسلحة والحروب، كذلك القيام ببرامج الإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي عن طريق تكوين فرق عمل متعددة التخصصات لأن

الموقف الذي يواجهه الفرد أو الأسرة يتطلب توفير العديد من الاحتياجات منها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والطبية.، وذلك عن طريق اللقاءات المباشرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، أو من خلال النوادي الاجتماعية والرياضية والترفيهية، كذلك استخدام منابر المساجد من خلال المشاركة في الخطاب الديني الموجهة، بهدف تنمية روح المواطنة والانتماء ،ونبذ التفرقة والانقسام، وتقوية النسيج الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد.

– التعاون مع المنظمات الإنسانية المحلية والدولية كجمعية الهلال الأحمر التي تعمل وفق نظام يتوافق مع أهداف وبرامج الخدمة الاجتماعية، من خلال الاستجابة السريعة في تقديم المساعدة سواء بالخدمات المادية والمعنوية .

– المساهمة في إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والدولية بهدف التعريف بأهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي المرتبط بالنزاعات المسلحة، وتسليط الضوء على أهم الانتهاكات الناتجة عن النزاعات المسلحة، كحالات القتل خارج نطاق القضاء، وتجنيد الأطفال، والإخفاء القسري وممارسة التعذيب،وما تخلفه هذه الانتهاكات من آثار على الفرد والأسرة والمجتمع.

ثامنا _ استنتاجات:

من خلال الطرح السابق يمكن استنتاج مجموعة النقاط الآتية:

- النزاعات المسلحة بين أبناء الوطن ما هي إلا وسيلة لهدم المجتمع وتفكك أنظمته ومكوناته المختلفة. فالنزاعات المسلحة تؤدي بالفرد والأسرة إلى فقدان مشاعر الانتماء والولاء للوطن.
- تعد النزاعات المسلحة أحد الأسباب الرئيسة للكوارث الإنسانية التي ينتج تدهور الأحوال المعيشية وحرمان المدنيين من الاحتياجات الأساسية للحياة.
- إن العنصر الأهم الذي يرتكز عليه نمو واستقرار وأمن المجتمع هو الأمن الاجتماعي بأبعاده المختلفة. فعندما تعم الفوضى وينهار الأمن الاجتماعي يتحول المجتمع إلى حالة من الضعف والتفكك.

- الأسرة النواة الأهم في البناء الاجتماعي والحاضن الاجتماعي الأول، لذلك كان الاهتمام بسلامتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية الوسيلة الصحيحة لإيجاد مجتمع سليم البناء، فالعمل على سلامة البيئة الأسريةتعد الحلقة الأساسية في بناء شخصية الابناء وخاصة الأطفال، فبالإضافة إلى أنهم يحرمون من الالتحاق بالتعليم، تترك النزاعات آثار سيئة على الأسرة نتيجة لفقدان الأب أو الأم أو المسكن فهو يعد تهديد لنمو الأطفال نفسيا واجتماعيا وصحيا بشكل طبيعي.
- إن معالجة الآثار الناتجة عن النزاع المسلح مسؤولية المجتمع بشقيه الرسمي والمدني، فمن خلال تحقيق ظروف اجتماعية تستطيع الأسرة أداء وظائفها البيولوجية، والنفسية والتربوية، والدينية والاقتصادية، والوقائية، والترفيهية.
- أما اقتصاديا يعد تدمير المصالح والمنشآت العامة والبنية التحتية أو الإضرار بها، هو الرجوع بالمجتمع الذي يسعى للنمو والتقدم إلى حالة الجهل والتخلف.
- علاقة الخدمة الاجتماعية بالأمن الإنساني بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والنفسية هي تلك التي تتعلق بفئات تعاني من فقدان الحماية والرعاية الاجتماعية التي يوفرها المجتمع بكافة مؤسساته.
- التدخل في وقت الأزمات في الخدمة الاجتماعية أسلوب تأهيلي وعلاجي مؤسس على نظرية الأزمة وقد قدم إطاراً لمواجهة المواقف الطارئة والمفاجئة للفرد والأسر والجماعات والمجتمع ككل.

تاسعا_ التوصيات:

من خلال مجموعة الاستنتاجات السابقة يمكن طرح بعض التوصيات التالية:

- الاهتمام ببرامج الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال من خلال ممارسة مجموعة من الأساليب منها الرسم والكتابة أو اللعب، فمن خلال هذه الانشطة يتم تعديل السلوك وتنمية مهارات الطفل كذلك يتيح للأفراد المحيطين به ادراك ما يجب تقديمه للطفل لتخطي هذه المرحلة الصعبة، فيجب ألا نهمل العناية بالجانب النفسي لأن تبعاته على المدي الطويل أهم وأخطر.

- القيام بأبحاث تهتم بقضايا الطفولة التي عانت من الآثار النفسية للنزاعات المسلحة .
- دراسة أوضاع الأسر النازحة من مناطق النزاعات من الناحية الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.
- توعية الشباب من مخاطر الهجرة وإقامة برامج وقائية تهدف لتنمية وتقوية روح الانتماء للوطن.
- تفعيل ودعم دور مهنة الخدمة الاجتماعية مع المؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة بالعمل الاجتماعي والإنساني من خلال تقديم برامج للتدخل المهني للتخفيف من الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للمتضررين من النزاعات المسلحة.

هوامش البحث :

1 تقرير صادر عن منظمة المرأة العربية والأمانة العامة للجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة، الاستراتيجية الإقليمية "حماية المرأة العربية : الأمن والسلام" ، القاهرة 2012، ص64 .

2محمد الأمين مقراوي، أثر النزاعات المسلحة والحروب في تفكك الأسر العربية، www.natharatmouchrika.net/index.php/latin-articles/item/2617-//: 2016-06-16-08-03-40

3 المنجد في اللغة والأدب والعلوم، بيروت ،1965، ص 18.

4 ابن منظور، لسان العرب مج 3، بيروت، ب ت، ص216.

5 محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقذية وتحليلية، الكتاب الأول، الدبلوماسية الوقائية، دار هومة الجزائر، 2003م، ص.67.

6زايد بن عيسى، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكره ، الجزائر، 2017م، ص139.

7 صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مطبعة مدبولي، القاهرة،2006، ص21.

8رجب إسماعيل مجدي، "واقع المؤسسات التعليمية بالوطن العربي في مواجهة ظاهرة العنف والإرهاب"، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس الجزء 2، العدد 141، ص29.

9 موسى شتيوي، أثر الحروب والنزاعات المسلحة على الحياة المعيشية للأسرة العربية، مؤتمر أثر الحروب والنزاعات المسلحة على الأسرة العربية، تحت شعار" أسرة عربية آمنة"، دمشق، 5_7_2007م، اصدارات الجامعة الأردنية، عمان، ص18.

10زايد بن عيسى، مرجع سابق، ص 39 .

11 أمل يازجي، " القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية–المجلد 20، العدد الأول، دمشق، 2004، ص 108–109.

12أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية– نظرة تاريخية– مناهج الدراسة– المجالات، المكتب الجامعي الحديث ط2، الإسكندرية، 1996، ص123.

13 زهير حطب، الحرب وأثارها على بنية الأسرة اللبنانية ووظائفها محاولة في فهم التغير الاجتماعي، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، 1988م.

14 هدى زريق، تأثير الحرب على صحة الأسرة "دراسة ميدانية في بيروت الغربية في الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية"، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، 1985م.

15 خالد محمد أحمد، النزاع المسلح وأثره على الحياة المعيشية لسكان الريف في الفترة من 2003–2006م، دراسة حالة ولاية شمال دارفور بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإنمائية،(غير منشورة)، جامعة الخرطوم،2007م.

16 أيمن مصطفى عبد الله، المعوقات التي تواجه النازحين في محاولتهم لتحسين أوضاعهم (معسكر كرتون كسلا بشرق النيل)، رسالة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإنمائية، (غير منشورة)، جامعة الخرطوم، 2008م.

17 كامل مهنا، آثار الحرب على أطفال لبنان، بحث مقدم للمؤتمر لا مكان للأطفال في الحرب، مؤسسة الملك حسين، جامعة القدس، عمان، الأردن ، 2008.

18 أكرم مبارك فرعون، دور الخدمة الاجتماعية في الحد من الآثار الناجمة عن الحروب وانعكاساتها على شريحة الاطفال (أطفال العراق أنموذجا) رسالة ماجستير،(غير منشورة)، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، قسم الخدمة الاجتماعية، طرابلس، ليبيا، 2010-2011م.

19 أسيا عبد الله كيطوط، المشكلات الاجتماعية والنفسية التى تواجه أسر الشهداء ودور الممارسة المهنية في التعامل معها، دراسة مطبقة على أسر شهداء ثورة 17 فبراير 2011م، بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الخدمة الاجتماعية، 2016م.

20 زينب صالح لحيول، آثار حرب التحرير على الأسرة الليبية ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها، "أسر مدينة الزاوية أنموذجا"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة طرابلس،2016م.

21 مركز الدراسات الاجتماعية، الظروف الاجتماعية والنفسية والبيئية والاقتصادية للنازحين بمدينة طرابلس وترهونة، دراسة ميدانية، (غير منشورة)،طرابلس، ليبيا، 2014م.

22تقرير صادر عن المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، إعداد: سمر كمال أبو السعود، مايو، 2017 ،طرابلس، ليبيا، ص2.

23تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، المرجع السابق، ص2.

24 تقرير صادر عن منظمة التضامن لحقوق الإنسان، منظمة غير حكومية، طرابلس، ليبيا، 11 فبراير، 2019م، على الموقع http://lhrs1.blogspot.com/

25 تقرير صادر عن منظمة التضامن لحقوق الانسان ، المرجع السابق.

26 أثار الحرب والنزاع العنيف على الشباب، ص111 www.arab-hdr.org>reprts>Arabic

27منظمة العفو الدولية/ http://www.amnesty.org/ar/armed-conflict

28تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم للجميع، إعداد: يرينا بوكوفا، " الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم"، 2001م .

29أبو حمزة سيد الميناوي، فتنة التفجيرات والاغتيالات، الرواد للإعلام والنشر، المكتبة الإسلامية للنشر، القاهرة، 2008م، ص 39-46 .

30 علي محمد البوني، " نشأة القانون الدولي الإنساني" ، مجلة المسلح، مجلة شهرية متخصصة في الشؤون الدفاعية، طرابلس، ليبيا، 22، سبتمبر، 2015م.

31تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية/ http://www.amnesty.org/ar/armed-conflict

32تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة"، أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جدول الأعمال المؤقت للجنة المعنية بالقانون الدولي الإنساني وإغاثة السكان المدنيين في حالات النزاع المسلح، المؤتمر الدولي الواحد والعشرون للصليب الأحمر،جنيف/ ديسمبر، 2003، ص 1_ 2.

33 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي والإنساني، اتفاقية جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة، مركز المعلومات، جنيف، 1949م.

34فاروق مجذوب، " دينامية المجال العدواني عند الإنسان"، مجلة الثقافة النفسية، العدد9، مجلد 3، بيروت، لبنان، 1992م، ص 66.

35على الحوات، العنف والإرهاب تحليل اجتماعي، منشورات المركز القومي للحوث والدراسات العلمية، طرابلس، ليبيا، 2008م، ص89.

36تقرير التنمية الإنسانية العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، لسنة 2009، ص2-3-4.

37 على الحوات، مرجع سابق، ص90.

38محمد الأمين مقراوي، مرجع سابق
www.natharatmouchrika.net/index.php/latin-articles/item/2617-//:
2016-06-16-08-03-40

39أحمد فرحان الكبيسي، الأمن الاجتماعي في تحصين التماسك في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1995، ص 222_ 225.

40 تقرير صادر عن منظمة المرأة العربية والأمانة العامة للجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة، الاستراتيجية الإقليمية "حماية المرأة العربية : مصدر سابق ، ص65

41يسري رشيد خضر دبيان، أثر النزاعات على المجتمعات، مركز دراسات السلام ، 12، مارس ، 2016، على الموقع

https://www.facebook.com/peaceconflictstudies.uod/posts/10244719 4287273:0

42 على الحوات، مرجع سابق، ص 89.

43 مريم بشير الفيل إدريس، النزاع المسلح في جبال النوبة وأثره على الأسرة، دراسة ميدانية لحالة النازحين بولاية الخرطوم، أطروحة دكتوراه في دراسات السلام ، (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، 2017م، ص1-2.

44محمد جابر، حول مفهوم الأنومي، الفكر الاجتماعي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص 253.